الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

9 **محرم** 1440 –19 **سبتمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

الحياة
AL HAYAT

العيبان : الحق في التنمية جزء اصيل من مبادرات رؤية 2030

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/589762

واس - بكين

رأس معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان وفد المملكة المشارك في أعمال "منتدى بكين لحقوق الإنسان"، المنعقد خلال الفترة من 18 إلى 19 سبتمبر الجاري، في العاصمة الصينية بكين.

واستهل العيبان مشاركته بلقاء معالي عضو المكتب السياسي والأمانة العامة للجنة المركزية وزير الإدارة الإعلامية في اللجنة المركزية الصينية هوان كون مين.

وتناول الجانبان العلاقات المميزة التي تربط المملكة العربية السعودية بجمهورية الصين الشعبية، وبحث العلاقات الاستراتيجية والتعاون المميز الذي يربط البلدين الصديقين وسبل تعزيزها، خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان على المستويات كافة.

واستعرض رئيس هيئة حقوق الإنسان خلال لقائه مع المسؤولين الصينيين جهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - في إحلال السلام العالمي وتقديم العون من أجل مكافحة الفقر ومساعدة الشعوب المحتاجة في أرجاء العالم.

كما استعرض جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدوليين، مشيراً إلى ما أنجزته المملكة مؤخراً بحكمة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -، من إبرام اتفاقية سلام تاريخية وباعتراف أممي بين جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الإتحادية ودولة إرتيريا، مؤكداً أن هذه الاتفاقية تمثل عهداً جديداً من السلام وإنهاء الحروب والصراعات في القرن الأفريقي الذي يمثل استقراره أهمية للدولتين وللقارة السمراء والعالم أجمع.

من جانبه أكد هوان كون مين، عمق العلاقات التي تربط البلدين الصديقين، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية محسودة على ما لديها من ثروات.

وأثنى على ما أسهمت به المملكة من جهود من أجل مكافحة الفقر وإحلال السلام والأمن الدوليين، مشدداً على أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين.

بعد ذلك حضر معالي هيئة حقوق الإنسان افتتاح منتدى بكين لحقوق الإنسان، وألقى كلمة قدم في مستهلها الشكر والتقدير لحكومة جمهورية الصين الشعبية على استضافتها لهذا المنتدى، الذي خصص الحديث فيه حول القضاء على الفقر، وإيجاد تنمية مشتركة لبناء مجتمع يتشارك المستقبل من أجل الإنسان.

وقال معاليه :إن مصطلح التنمية المستدامة ينطوي على وعي عميق بعلاقة الإنسان بالموارد عموما، والموارد الطبيعية بشكل خاص، كما يتضمن أبعاداً دقيقة تتصل بازدياد الحاجة إلى التنمية المستدامة تزداد بشكل كبير، ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة تتركز في ضرورة القضاء على الفقر، عبر التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وأضاف: لقد أدركت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ذلك بشكل جلي، حين طرحت مجموعة من البرامج والمبادرات وإعادة تشكيل منظومة الدعم الحكومية بما يعزز التنمية المستدامة في المملكة والتغلب على تحدياتها، ويمكن للمتابع لمسار التنمية في المملكة التأكيد أن رؤية 2030 التي أقرها مجلس الوزراء في 25 ابريل من عام 2016م تمثل أول تطبيق حقيقي وجاد لممارسة الحق في التنمية في المملكة، مؤكداً أن نواة هذه الرؤية انطلقت من إدراك خادم الحرمين الشريفين بأهمية التنمية المستدامة حيث أعلن يوم انطلاقتها قائلاً : لقد وضعت نصب عيني منذ أن تشرفت بتولي مقاليد الحكم السعي نحو التنمية الشاملة من منطلق ثوابتنا الشرعية وتوظيف إمكانات بلادنا وطاقاتها والاستفادة من موقع بلادنا وما تتميز به من ثروات وميزات لتحقيق مستقبل أفضل للوطن وأبنائه مع التمسك بعقيدتنا الصافية والمحافظة على أصالة مجتمعنا وثوابته ومن هذا المنطلق؛ وجهنا مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برسم رؤية المملكة لتحقيق ما نأمله بأن تكون بلادنا - بعون من الله وتوفيقه - أنموذجاً للعالم على جميع المستويات.

حقوق الإنسان في الصحافة

وبين العيبان أنه يمكن إدراك أبعاد رؤية المملكة 2030 في كلمة مهندسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الذي أكد فيها أن ثروتنا الأولى التي لا تعادلها ثروة مهما بلغت: شعبٌ طموحٌ، معظمُه من الشباب، هو فخر بلادنا وضمانُ مستقبلها بعون الله.
وأكد معاليه أن المملكة خطت خطوات متسارعة ومتطورة في طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز استخدامات الطاقة البديلة والمتجددة وإدخالها ضمن نمط الحياة وتطبيقاتها المتعددة بوصفها طاقة نظيفة فكان أن أطلقت البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي يعد مبادرة استراتيجية تنضوي تحت مظلة رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني، ويهدف إلى الزيادة المستدامة لحصة الطاقة المتجددة من إجمالي مصادر الطاقة في المملكة، وكان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز قد وقع مع صندوق "رؤية سوفت بنك" مذكرة تفاهم لتنفيذ خطة الطاقة الشمسية 2030، التي تعد الأكبر في العالم في مجال انتاج الطاقة الشمسية.
وأشار الدكتور بندر العيبان إلى الجهود التي تبذلها المملكة في مجال حماية البيئة ممثلاً بجهودها في تنمية الغطاء النباتي والحد من التصحر، حيث سنت المملكة تشريعات وأنظمة صارمة إزاء الحد من ممارسات الاحتطاب الجائر والحفاظ على البيئة النباتية والحياة الفطرية، وقال: ليس أدل على اهتمام قيادة المملكة وجهودها في هذا الجانب من قرار إنشاء "مجلس المحميات الملكية" برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، بهدف المحافظة على البيئة الطبيعية والنباتية والحياة الفطرية وتكاثرها وإنمائها و تنشيط السياحة البيئية.
ولفت معاليه في كلمته أمام منتدى بكين لحقوق الانسان إلى أن المملكة دائما ما تؤكد - وفي إطار مفهوم تنمية رأس المال البشري أيضا - على مواصلة تعزيزها وحمايتها لجميع القضايا المتعلقة بحقوق المرأة وفقا لنصوص ومفاهيم الشريعة الإسلامية، فالمرأة السعودية شريك أساسي في عملية البناء والتنمية، حيث يتماشى دورها مع دور الرجل استنادا إلى رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني لعام 2020 وبرنامج التوازن المالي، الذي يثبت الحاجة إلى تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل وتنمية مواهبها واستثمار طاقاتها، والإسهام في تنمية مجتمعها واقتصاد بلادها.
أكد العيبان أن المملكة العربية السعودية بوصفها شريكاً رئيساً وأصيلا في منظومة حقوق الإنسان العالمية، أولت الحق في التنمية جل اهتمامها، ورسخت فكرة أن الإنسان شريك في التنمية وهو المحور الأساس فيها وهو الذي يوجه بوصلتها ويدفع بها إلى آفاق أرحب، حيث كرست رؤية المملكة 2030 لفكرة الحق في التنمية كجزء أصيل في برامج ومبادرات الرؤية، وبدأت ضمن أهدافها المرحلية والاستراتيجية بإشراك الإنسان السعودي في الإعداد للرؤية ثم تحقيقها ومراجعة انعكاساتها التنموية من خلال عمل مؤسسي ممنهج ومنظم، مستندا إلى تعزيز العدالة والشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد، التي حققت إنجازا ورصيدا من الثقة في قلوب السعوديين، أفضى إلى تعميق مفهوم مكافحة الفساد كسلوك وطني، وهذا بدوره يصب باتجاه واقع تنموي مستدام أكثر ازدهاراً وتحقيقاً لمتطلبات الإنسان في شتى جوانب حياته.
وأكد معاليه في ختام كلمته أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - ماضية في العمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتوفير الحياة الكريمة لجميع من يعيش على أرض المملكة من مواطنين ومقيمين.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يقر صرف كلفة استهلاك المياه شهرياً لمستفيدي «الضمان»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4603592

قرر مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (15 – 63 / 39 / د) وتاريخ 2 / 12 / 1439هـ، أن تتحمل الدولة الغرامة المستحقة على صاحب العمل إذا ثبت أن تأخر تجديد إقامة العامل كان بسبب تأخر الدولة في صرف مستحقات صاحب العمل، وكان العامل يعمل في المشروع نفسه الذي تأخر صرف مستحقاته، وتفويض وزير المالية باستكمال ما يلزم في شأن ذلك.

كما، قرر المجلس خلال جلسته في جدة أمس (الثلثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (14 – 61 / 39 / د) وتاريخ 17 / 11 / 1439هـ، الموافقة على أن يُصرف لمستفيدي الضمان الاجتماعي كلفة الاستهلاك الرشيد للمياه، ويكون الصرف شهرياً وبحسب الإجراء المتبع لصرف دعم فواتير الكهرباء.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج اجتماعه مع الرئيس الارتيري أسياس أفورقي، ورئيس وزراء أثيوبيا الدكتور آبي أحمد علي، لتوقيع اتفاق جدة للسلام بين أثيوبيا وأرتيريا. وأعرب عن تهنئته للبلدين على هذا الإنجاز، وتمنياته أن يكون في توقيع الاتفاق أساس قوي لتوثيق عرى التعاون والصداقة بينهما، ما يحقق الأمن والاستقرار لهما وينعكس إيجاباً على أمن واستقرار المنطقة. كما هنأ دولتي جيبوتي واريتريا على اللقاء التاريخي بينهما في مدينة جدة الذي جاء استجابة لدعوته، متمنياً للدولتين المزيد من الأمن والازدهار والاستقرار. ثم أطلع الملك سلمان بن عبدالعزيز، المجلس على نتائج محادثاته مع الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله، ومضمون الرسالة الخطية التي تسلمها من رئيس جامبيا آداما بارو، واستقباله الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس. وأوضح وزير الإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء ناقش بعد ذلك عدداً من التقارير عن تطور الأوضاع في المنطقة والعالم، ورحب بتوقيع اتفاق جدة للسلام بين إريتريا وأثيوبيا برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وحضور ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، و الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ووزير الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان. وأكد المجلس أن توقيع الاتفاق الذي تم بعد جهود حثيثة ودؤوبة قام بها خادم الحرمين الشريفين، وولي العهد منذ أشهر عدة جاء انطلاقاً من العلاقات الراسخة بين المملكة والبلدين، وحرصاً من المملكة العربية السعودية على إنهاء النزاع الذي دام أكثر من 20 عاماً، ليسود بمشيئة الله تعالى السلام والاستقرار بينهما، وثمن الجهود والدور الريادي الذي قام به قادة البلدين لإعادة العلاقات بينهما لإرساء مرحلة جديدة ستشهد تطوراً كبيراً في العلاقات ومزيداً من التعاون في مختلف المجالات.

ورفع المجلس التهنئة لخادم الحرمين الشريفين، وولي العهد على نجاح هذه الجهود التي أثمرت عن توقيع اتفاق جدة للسلام بين أثيوبيا وأريتريا، وعقد اللقاء التاريخي بين دولتي جيبوتي وأريتريا بعد 10 أعوام من القطيعة لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، مما يجسد حرص المملكة واهتمامها بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وبين أن مجلس الوزراء نوه بالقرارات الصادرة عن اجتماع الدورة العادية الـ150 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية التي اختتمت بالقاهرة، وبالبيان الصادر عن اللجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بمتابعة تطورات الأزمة مع إيران، وسبل التصدي لتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية التي انعقدت على هامش اجتماعات الدورة 150 لمجلس جامعة الدول العربية.

التنويه بجهود المملكة في مكافحة الإرهاب

شدد المجلس في هذا السياق على أن الإرهاب الذي تمارسه إيران من خلال تدخلاتها السافرة في الشؤون العربية ودعمها للميليشيات الإرهابية يعد من أبشع مظاهر الإرهاب الذي يحتاج إلى التكاتف والتعاون لمواجهته وردع أدواته، مجدداً

التأكيد على أن المملكة التي بذلت جهوداً في مكافحة الإرهاب لم تتردد في تقديم أنواع الدعم كافة بالتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على هذه الآفة الخبيثة. وأعرب مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجيرات الانتحارية التي وقعت شمال تكريت بالعراق، وفي العاصمة الصومالية مقديشو، وإقليم ننكرهار شرق أفغانستان، وقدم العزاء والمواساة لذوي الضحايا ولحكومات وشعوب العراق والصومال وأفغانستان والتمنيات بالشفاء العاجل للمصابين، مجدداً التأكيد على موقف المملكة الثابت والرافض لجميع أنواع العنف والإرهاب والتطرف.

التعاون مع موريتانيا والعراق وكوريا

أفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (183 / 46) وتاريخ 18 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، ووزارة الصحة في موريتانيا للتعاون في المجال الصحي، وأُعد مرسوم ملكي بذلك. وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (186 / 47) وتاريخ 19 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم في مجال التعاون الجمركي بين وزارة المالية في المملكة العربية السعودية، ووزارة المالية في العراق، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

ووافق مجلس الوزراء على تفويض وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكوري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المطارات بين الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية، ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل في كوريا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

تعيين أعضاء «الهيئة العامة للعقار«

وافق مجلس الوزراء على تعيين كل من: حمد بن علي الشويعر، وإحسان بن عباس بافقيه، وسعيد بن محمد الغامدي، أعضاءً من القطاع الخاص ذي العلاقة بنشاط الهيئة العامة للعقار في مجلس إدارة الهيئة لمدة ثلاث سنوات. وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخدمة المدنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (193 / 48) وتاريخ 20 / 10 / 1439هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (27 – 25 / 39 / د) وتاريخ 21 / 5 / 1439، قرر مجلس الوزراء الموافقة على منح الوزير المختص صلاحية تمديد خدمة الطبيب الاستشاري بعد بلوغه السن المنصوص عليها في المادة (الخامسة عشرة) من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 41) وتاريخ 29 / 7 / 1393هـ حتى سن السبعين عاماً، وذلك وفقاً للشروط الواردة في القرار، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

تعديلات على نظام المحاسبين القانونيين

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس ديوان المظالم، في شأن تعديل بعض النصوص النظامية المقررة للاختصاصات المنقولة من محاكم ديوان المظالم في نظر بعض الدعاوى الجزائية والتجارية والمدنية إلى محاكم القضاء العام، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (169 / 43) وتاريخ 11 / 10 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء إضافة حكم إلى عجز البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م / 18) وتاريخ 23 / 2 / 1436هـ، وإجراء تعديلات على نظام المحاسبين القانونيين، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 12) وتاريخ 13 / 5 / 1412هـ، وتعديل المادتين (الثالثة عشرة) و(السابعة والعشرين) من نظام مكافحة الغش التجاري، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 19) وتاريخ 23 / 4 / 1429هـ، وذلك وفقاً للتفصيل الوارد في القرار، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

كما طلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية لكل من: وزارة البيئة والمياه والزراعة، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، ودارة الملك عبدالعزيز، والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات للمرتبتين الـ15 و الـ14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الـ15 و الـ14، وذلك على النحو الآتي: ترقية حسين بن شويش بن حسين الشويش إلى وظيفة مستشار اقتصادي بالمرتبة الـ15 بوزارة المالية. ترقية عبدالله بن صالح بن عبدالرحمن العريفي إلى وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الـ15 بوزارة المالية. ترقية علي بن عبدالله بن سعد الحمداء إلى وظيفة مستشار اقتصادي بالمرتبة الـ15 بوزارة المالية. ترقية عبدالرحمن بن راشد بن محمد الحمد إلى وظيفة مستشار تخطيط بالمرتبة الـ15 بوزارة الاقتصاد والتخطيط. ترقية المهندس فهد بن عبدالله بن عبدالعزيز النويصر إلى وظيفة مستشار مشاريع بالمرتبة الـ15 بالصندوق السعودي للتنمية. ترقية عبدالله بن محمد بن مهنا المهنا إلى وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الـ14 بالأمن العام.

ترقية عبدالله بن إبراهيم بن حسين القصيبي إلى وظيفة المدير العام لمراقبة الإيرادات بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية. ترقية محمد بن عبدالكريم بن محمد العبدالكريم إلى وظيفة مستشار مالي بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية. ترقية سعد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل إلى وظيفة المدير العام لمطابع الحكومة بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية، وترقية عبدالرحمن بن عبدالله بن فضل الدعفس إلى وظيفة رئيس قطاع بالمرتبة الـ14 بوزارة المالية.

فارق الحياة بعد احتجازه داخل حافلة المدرسة

«التعليم» تحدد 8 إجراءات وتدابير • عاجلة» لمنع تكرار حادثة

• طفل سيهات»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4603520

حددت وزارة التعليم اليوم (الثلثاء)، ثمانية إجراءات وصفتها بـ«العاجلة»، لمنع تكرار حوادث وفاة الطلبة داخل الحافلات المدرسية، بعد يومين من حادثة وفاة الطالب عبدالعزيز المسلم داخل حافلة أقلته إلى مدرسته في مدينة سيهات (محافظة القطيف)، إذ فارق الحياة بعدما غفى داخل الحافلة ولم ينته سائقها إلى وجوده، وأغلق عليه الباب.

ووجه وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى باتخاذ إجراءات وتدابير لرفع مستوى العناية في سلامة الطلاب والطالبات، وكذلك منسوبي ومنسوبات المدارس .وتضمنت الإجراءات والتدابير العاجلة لرفع مستوى العناية في سلامة الطلاب والطالبات وكذلك منسوبي ومنسوبات المدارس «التأكيد على المدارس بضرورة إبلاغ ولي الأمر بتغيب ابنه أو ابنته عن المدرسة خلال نصف الساعة الأولى من بدء اليوم الدراسي .فيما تقع ضمن مسؤولية إدارة المدرسة متابعة حركة السيارات أمام بوابة المدرسة وتكليف منسق الأمن والسلامة مراقبة الحال العامة لحركة السير أمام بوابة المدرسة وتسجيل تقرير يومي بذلك.«

وتقوم الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية بإعداد برنامج تدريبي لمدة ساعة، وتنظيم دورة تدريبية للطلاب في كل فصل دراسي لتوعيتهم في المخاطر التي قد يواجهونها داخل المدرسة أو خارجها، فيما يتم إعداد قاعدة بيانات في المدرسة لتحديد وسيلة النقل التي يصل بها كل طالب أو طالبة إلى المدرسة، على أن تشمل أرقام التواصل المباشرة مع ولي الأمر والسائق ورقم لحالات الطوارئ واعتماد البيانات من ولي الأمر.

وأكدت الإجراءات على شركة «تطوير للنقل التعليمي» باستمرار تطوير نظام السلامة في حافلاتها ولدى المتعهدين الذين تشرف عليهم، والتنسيق مع هيئة النقل العام للتسريع بإصدار الترتيبات التنظيمية للنقل التعليمي، والترتيب لعقد ورشة عمل تشارك فيها وزارتي النقل والشؤون البلدية والقروية، والإدارتين العامتين للمرور والدفاع المدني، لمناقشة سبل تطوير وسائل النقل وحركة المرور أمام المدارس، للخروج بحلول وبدائل تسهم في رفع مستوى السلامة.

وكذلك أن تنظم الإدارة العامة للإعلام والاتصال في الوزارة حملة إعلامية توعوية تستهدف منظومة الأمن والسلامة، وتكون موجهة إلى أولياء الأمور والطلاب والطالبات ومنسوبي ومنسوبات المدارس وأفراد المجتمع كافة.

وقالت الوزارة في بيان إن «الوزارة تلقت بكل أسىً نبأ وفاة الطالب عبدالعزيز المسلم (رحمه الله)، نتيجة إهمال سائق الحافلة الخاصة التي تنقله إلى المدرسة، إذ أغلق الحافلة في الوقت الذي كان الطفل نائماً داخلها«، وقدمت الوزارة أحر التعازي لذوي الطالب المتوفى، سائلة الله «أن يلهم ذويه الصبر والسلوان»، مؤكدة أن «التحقيق مايزال جارياً لتحديد مسؤولية الأطراف ذات العلاقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.«

وأشار البيان إلى عقد اجتماع في الوزارة اليوم، برئاسة وزير التعليم وبحضور نائبه والمسؤولين عن الشؤون المدرسية والأمن والسلامة وشركة «تطوير للنقل التعليمي» والإعلام والاتصال، للنظر في الإجراءات التي يمكن تطبيقها في الميدان لتوفير مزيد من الاحتياطات لضمان السلامة في المدارس من الأخطار كافة.

وشددت «التعليم» على المسؤولية المباشرة للموظفين في المدارس، سواءٌ القادة التربويون أو المعلمون أو الموظفون الإداريون، في «توفير أقصى درجات الأمن والسلامة داخل المدرسة، وكذلك المسؤولية المشتركة للجهات الحكومية المعنية المتمثلة في النقل، والمرور، والدفاع المدني، للقيام بدورها تجاه توفير أقصى درجات الأمن والسلامة خارج أسوار المدرسة.»

وأكدت على المسؤولية المناطة في أولياء الأمور تجاه أبنائهم، مشيرة إلى أن وصول الطالب أو الطالبة إلى المدرسة «مسؤولية الأسرة التي تتمثل في اختيار الوسائل الأكثر أمناً لنقل أبنائهم، ومتابعة شؤونهم أثناء تنقلاتهم من المنزل إلى المدرسة وكذلك عودتهم، والتعاون مع المدرسة في كل ما يرتبط بسلامة أبنائهم داخل المدرسة وخارجها.»

وشدد وزير التعليم على أن تتولى قطاعات الوزارة تنفيذ الإجراءات «بكل مسؤولية وحزم»، ومتابعة تنفيذها في الميدان التعليمي كل بحسب اختصاصه، وتقديم تقرير عاجل خلال أسبوعين حول ما يتم حيالها.

«إيجار» يتعامل مع صكوك ملكية العقارات القديمة والإلكترونية

خطوات لتوثيق العقد «الموحد»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1439هـ - 19 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/589840

داوود الكثيري - جدة

نفى مصدر مسؤول في وزارة الإسكان اقتصار نظام «إيجار» على تأجير العقارات المملوكة بصكوك إلكترونية فقط، وقال: إن البرنامج يتعامل مع جميع أنواع صكوك ملكية العقارات بما فيها الصكوك القديمة الصادرة من المحاكم وكتابات العدل قبل دخول الصكوك الإلكترونية الجديدة. ويتيح برنامج إيجار الذي أطلقته وزارة الإسكان إمكانية إبرام عقود طويلة المدى، مما يحفظ حق المستأجر في رفض أي زيادات خلال مدة العقد الساري.

وبين الموقع الإلكتروني لبرنامج (إيجار) أنه يشمل على تنظيمات ستسهم بشكل غير مباشر في إيجاد التوازن في الأسعار والشفافية في إعلان مؤشر الوحدات السكنية لجميع الأحياء، مع توضيح مواصفات تلك الوحدات، الأمر الذي سيسهم في إيجاد سوق تنافسي بين مطوري العقارات، وتشير الإحصاءات الصادرة من (الإسكان)، أن عدد الوسطاء العقارين المسجلين في البرنامج بلغ 8500 وسيط، يتولون مهمة التحقق من سندات ملكية المؤجر للعقار والوحدات العقارية، فيما يبلغ عدد المسجلين يوميا في الشبكة حوالي 500 مشترك يوميا.

من ناحيته أوضح الدكتور عبدالله البلوي رئيس طائفة العقار سابقا بالغرفة التجارية بجدة لـ«المدينة»: أن برنامج (إيجار)، يحمي كل الأطراف ذات العلاقة بالإيجار سواء الملاك أو المكاتب العقارية أو المستأجرين، ولكن الإشكالية في آلية تطبيقه، لافتا إلى تعقيد نظامه وأن كثيرا من المكاتب والشركات العقارية تواجه صعوبات في التسجيل، واستيفاء الشروط والمتطلبات.»

وأضاف: «من الوعود التي أطلقها القائمون على البرنامج أنه سيتم إيقاف خدمات المستأجرين المماطلين في السداد، وغيرها من الوعود، ولكن في الحقيقة خلاف ذلك، حيث توجد إشكالية كبيرة في آلية تطبيقه.»

وتساءل البلوي في إشارة إلى ضبابية البرنامج - عن فائدة البرنامج، هل هو يحمي المستأجر، ويحمي المالك أيضا، وهل ذلك فعليا، أو فقط مجرد أنهم أصدروا نظاما بلا تطبيق.»

وطرح البلوي في حديثه لـ«المدينة» استفهامات كثيرة حول البرنامج، مؤكدا أن كثيرا من العقاريين لا يملكون المعلومة الصحيحة عن البرنامج، لافتا إلى أن (إيجار) لم يستطع حتى الآن حل مشكلة تواجه كثيرا من الملاك والمكاتب العقارية والمتمثلة في مماطلة المستأجرين عن السداد، وقال: «فرضا أن مستأجرا استأجر عن طريق مكتب عقاري نظامي ومرخص، وكان العقد بينهما (العقد الموحد)، ولم يلتزم المستأجر بالسداد، فإن مالك العقار لا يستطيع إخراجه، لأنه لا

يوجد حاليا قانون واضح في هذا الشأن»، مؤكدا أنه متى ما وجدت المكاتب العقارية أن البرنامج حماية لها وفي صالحها، ستسجل فورا فيه».

«العدل»: 15321 خدمة توثيقية منزلية للمسنين والمرضى

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1672601

» «عكاظ» (الرياض**@okaz_online**)
قدمت وزارة العدل ممثلة في وحدة كتابات العدل المتنقلة، 15321 خدمة توثيقية لخدمة المستفيدين من كبار السن «70 سنة أو أكثر» في أماكنهم، تنوّعت ما بين إصدار للوكالات وإفراغات، وذلك منذ إطلاقها منتصف عام 1437هـ حتى نهاية عام 1439. وبينت الوزارة أن كتابات العدل المتنقلة هي خدمة مجانية تقدمها للمستفيدين غير القادرين على الحضور إلى مقرات كتابات العدل من كبار السن، والمرضى وذوي الإعاقات ونزلاء المستشفيات ودور الرعاية والملاحظة، إذ يأتي كاتب العدل ليقدم الخدمة في موقع المستفيد بحسب المواعيد المتوافرة، وتتم الخدمة بشكل فوري دون الحاجة إلى مراجعة كتابة العدل. وأضافت أنه يمكن الاستفادة من مبادرة كتابات العدل المتنقلة من خلال 3 نوافذ ميسّرة: تطبيق «كتابات العدل المتنقلة» على أجهزة الهواتف الذكية، والهاتف الموحّد 920025888، والبريد الإلكتروني **MNPMOJ.GOV.SA**، ومن ثم يحضر كاتب العدل لمكان طالب الخدمة وإصدارها بشكل فوري، مراعاةً لظروف بعض الفئات المجتمعية وعدم قدرتهم على الحضور لكتابات العدل للانتفاع من الخدمات العدلية.
يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، وجه بالتوسّع في خدمة كتابات العدل المتنقلة لخدمة المستفيدين، بعد أن بدأت بالرياض، لتنطلق بعد ذلك إلى 8 مدن جديدة هي مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، الدمام، الخبر، الظهران، بريدة، وعنيزة.

مصدر شوري لـ «عكاظ»: حسم رسوم تحويلات الأجانب بالتصويت

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1672618

فاطمة آل دبيس (الرياض **@fatimah_a_d**-)
رجح مصدر رسمي في مجلس الشورى أن يصوت المجلس على مقترح فرض رسوم على تحويلات الأجانب خلال ثالث جلسة قادمة لمجلس الشورى.
وأكد في تصريح إلى «عكاظ» أن لجنة الشؤون المالية في المجلس ستعرض وجهة نظرها التي سبق أن قدمتها ورأت فيها ملاءمة التوصية، وبالفعل وافق المجلس عليها، مشيراً إلى أن التوصية سبق أن نوقشت، ووجدت معارضة من قبل ممثلي وزارة المالية وبعض أعضاء مجلس الشورى.

وقال إن جلسة التصويت ستشهد حضور كامل الأعضاء، وتكون الموافقة بالأغلبية، لافتا إلى أن الأمر يعود إلى مجلس الشورى وهو سيد قراره.
وذكرت مصادر لـ«عكاظ» أنه في حال موافقة المجلس على التوصية وفقا لنتيجة التصويت، سترفع إلى المقام السامي لينظر فيها ويقدر المصلحة العامة، ويرى ما هو مناسب حيالها.
وكان عضو مجلس الشورى عضو اللجنة المالية بالمجلس الدكتور محمد آل عباس، أكد لـ«عكاظ» أن «الشورى» ماض في مناقشة مقترح مشروع نظام رسوم التحويلات النقدية للعاملين الأجانب المقدم من العضو السابق الدكتور حسام العنقري، لافتا إلى أن ما يناقشه المجلس يعد من اختصاصه وطبيعة عمله وهو جهاز مستقل، وما صدر عن وزارة المالية بالنفي عن فرض رسوم على التحويلات المالية للأجانب لا شأن للمجلس به، وأن أمانة المجلس إذا ما سحبت المقترح من جدول أعمال المجلس فهذا شأن المجلس، ولكن المجلس سيناقش المقترح حسب ما هو موجود في جدول أعماله.
يذكر أن مشروع النظام المقترح المكون من 12 مادة، الذي تم سحبه من قبل المجلس بعد طرحه للنقاش، بتاريخ 2017/1/25، يقضي بفرض رسوم على تحويلات الوافدين في السعودية، بنسبة 6% من قيمة التحويل، وذلك خلال السنة الأولى من عمل أي أجنبي، على أن تقل سنويا لتصل إلى 2% عند السنة الخامسة وما بعدها.
ويحتاج تمرير مشروع النظام إلى أغلبية لا تقل عن 76 صوتا.
ويستهدف النظام المقترح تشجيع العاملين الأجانب لإنفاق مدخراتهم النقدية أو استثمارها داخل المملكة، وتطوير مستوى المزايا والخدمات التي تقدمها الدولة للعاملين الأجانب المقيمين في المملكة ومرافقيهم والحد من قيام العاملين الأجانب بممارسة أعمال إضافية والحصول على دخل بشكل غير نظامي.
أما دواعي تقديم المقترح، حسب تقرير اللجنة المالية، فهي كما أوردها العنقري للاستفادة من الفرصة الاقتصادية الضائعة التي تكمن في السيولة النقدية التي يتم تحويلها بواسطة العاملين الأجانب بشكل متنام ومستمر، إذ ارتفعت التحويلات النقدية للعاملين الأجانب المقيمين في المملكة من 57 مليارا عام **1426** لتصل لنحو 135 مليار ريال عام 1435، وتمثل قيم هذه التحويلات أحد أهم بنود مدفوعات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة. ويعتمد هذا المقترح على مقتضى أحكام النظام الأساسي للحكم، وتحديداً المادة الـ20 التي نصت على ألا تفرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة، وعلى أساس من العدل، ولا يجوز فرضها، أو تعديلها، أو إلغاؤها، أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.
مشروع نظام رسوم تحويلات الأجانب
قدمه عضو الشورى السابق الدكتور حسام العنقري
يهدف لتشجيع الأجانب لإنفاق مدخراتهم أو استثمارها بالمملكة
يقضي بفرض رسوم بنسبة 6% من قيمة التحويل
الرسوم تتناقص سنويا لتصل إلى 2% عند السنة الخامسة

«الإسكان»: 39 ٪ من السعوديين دون 35 عاماً يمتلكون منازل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1672553

عبدالرحمن المصباحي (جدة **@sobhe90**)
كشف تقرير أصدرته وزارة الإسكان أخيراً -اطلعت «عكاظ» عليه- أن نسبة تملك المساكن للفئة العمرية التي تراوح بين 15- 34 عاماً بلغت 39.4% بنهاية شهر مايو الماضي.
ووفقاً للتقرير، فإن أكثر من نصف عدد السكان ممن راوحت أعمارهم ما بين 35-44 عاماً استطاعوا تملك المساكن، بنسبة وصلت إلى 50.1**%**.
وبين أن الفئات العمرية التي تتجاوز أعمارها 45 عاماً بلغ نسبة تملكها للمساكن **59.9%** في السعودية، وأن الفئة العمرية التي تراوح أعمارها بين 45-54 عاماً بلغ معدل ملكيتها للمساكن 65.9**%**.
وفيما يخص الفئة العمرية التي تراوح أعمارها بين 55-64 عاماً بلغت نسبة تملكها للمساكن 81.9%، أما الفئات العمرية التي يزيد عمرها على 65 عاماً، فقد بلغ معدل تملكها للمساكن **87.3%.**
وأكد التقرير، أن وكالة الشؤون الفنية بالوزارة أصدرت «دراسة تأثير تغير أسعار البناء على المشاريع السكنية» للفترة ما بين 2016 - 2018 عبر الرصد المستمر للتغيرات الخاصة بسوق قطاع التشييد والبناء، وتحديد تأثير ونسب التغيرات الزمنية لكل عنصر في عناصر تكاليف المشاريع السكنية.
وعكست الدراسة التغير التفصيلي لتكاليف المشاريع السكنية، خصوصاً في قطاعات التشييد والبناء، التي أظهرت انخفاض كلفة المشاريع السكنية في العام الماضي **2017** بنسبة 15% مقارنة بعام 2016، فيما ارتفعت بنسبة 17% خلال العام الحالي 2018 مقارنة بالعام الماضي.

جامعة القصيم: يُسمح للطالبة بالخروج عند انتهاء جدولها اليومي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=347994&CategoryID=5

بريدة: الوطن 2018-09-18 10:37 PM
أوضحت وكيلة جامعة القصيم لشؤون الطالبات، الدكتورة نوال الثويني، أن خروج الطالبات مرتبط بالجدول الدراسي الخاص بكل طالبة، وحال انتهت محاضراتها يحق لها الخروج في أي وقت، ولا يوجد وقت محدد للخروج.
وأكدت حرص الجامعة على خدمة الطالبات، ومنحهن حقوقهن، وتوفير الأجواء المناسبة لبيئة تعليمية أكاديمية مناسبة.
وأضافت الثويني، بأن القصيم تتميز بتفوق طالبتها، وذلك بفضل ما تبذله حكومة خادم الحرميين الشريفين، من دعم للمجال التعليمي، تحقيقا لرؤيتها الطموحة.

الرياض
www.Alriyadh.com

بين اللجان القضائية أو المحاكم النوعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1705282

د. محمد بن سعود الجذلاني

من المعلوم بداهةً الفارق الكبير في طبيعة اللجان القضائية والمحاكم العادية من حيث تبعيتها للجهة القضائية وهي وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، ومن جهة خضوع أحكامها لمراجعة المحكمة العليا، وخضوع قضاتها لرقابة التفتيش القضائي، وآلية اختيار وتعيين هؤلاء القضاة..

حين صدر نظام القضاء الحالي العام 1428هـ كان من الواضح في نصوصه أنه يؤسس لمرحلة قضائية جديدة في المملكة، تقوم على عدة أسس كان أهمها وأبرزها استحداث المحكمة العليا كمرحلة قضاء نقض وفق المعايير القانونية الحديثة، وإنشاء محاكم نوعية متخصصة لعدة أنواع من النزاعات تدخل تحت مظلة القضاء العام، ليكون القضاء في المملكة على نوعين: أحدهما القضاء العام، والآخر القضاء الإداري.

وكانت الغاية من استحداث المحاكم النوعية المتخصصة هي توفير كوادر قضائية مؤهلة تأهيلاً خاصاً في هذه الأنواع من المنازعات، تعمل في ظل محاكم وقضاء متكامل من كل جوانب القضاء وضماناته المعروفة، وذلك لمعالجة مشكلة كبرى ظلّت مصاحبة للواقع القضائي في المملكة منذ تأسيس الدولة وهي مشكلة اللجان القضائية.

ولهذا فقد تناولت الآلية التنفيذية لنظام القضاء في البند «تاسعاً» من القسم الأول كيفية معالجة وضع اللجان القضائية القائمة وقت إصدار النظام، وقررت أن تنقل إلى القضاء العام اللجان شبه القضائية كافة القائمة حينها، وذلك بعد تعديل نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وصدور نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، إلا أنه تم استثناء ثلاث لجان فقط هي »اللجنة المصرفية ولجنة السوق المالية واللجان الجمركية» فقد كلف النظام المجلس الأعلى للقضاء بإجراء دراسة شاملة لوضع هذه اللجان الثلاث.

ومن مجموع ما سبق يتضح بجلاء التوجه القوي للمنظّم السعودي نحو تقليص وإلغاء هذه اللجان ومعالجة وضعها - على اعتبار أنها استثناء من الوضع العادي للقضاء الطبيعي - وإحلال محاكم نوعية تابعة للقضاء العام مكان هذه اللجان، تتولى نظر أنواع المنازعات كافة وفق الإجراءات القضائية المتبعة في كل العالم وفي المملكة، على غرار ما استُحدث من المحاكم العمالية والجزائية والتجارية.

إلا أنه منذ ذلك الحين يلاحظ المتابع أن اللجان الثلاث المستثناة ما تزال قائمة رغم مرور أكثر من عشر سنوات على النظام، بل أُضيف إلى تلك اللجان عدد كبير من اللجان القضائية التي صارت تتزايد يوماً بعد يوم، وأصبحت تنفرد بالفصل في منازعات متنوعة المجالات، ولكل لجنة إجراءاتها ومبادئها وطريقة تشكيل لأعضائها، ولعل آخر ما صدر في ذلك الأمر الملكي الكريم مؤخراً بتشكيل اللجان الابتدائية والاستئنافية للمنازعات الضريبية.

ومن المعلوم بداهةً الفارق الكبير في طبيعة اللجان القضائية والمحاكم العادية من حيث تبعيتها للجهة القضائية وهي وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، ومن جهة خضوع أحكامها لمراجعة المحكمة العليا، وخضوع قضاتها لرقابة التفتيش القضائي، وآلية اختيار وتعيين هؤلاء القضاة، إلى غير ذلك من فروقات جوهرية تؤثر بشكل كبير على مخرجات هذه اللجان من أحكام، ومن دلائل ذلك أن قراراتها تواجه صعوبة في الاعتراف بها وتنفيذها في الدول الأخرى التي لا ترى هذه القرارات أحكاماً قضائيةً تخضع لإجراءات تنفيذ الأحكام القضائية لديها.

وهذا الموضوع متشعبٌ لا يتسع هذا المقال للإلمام بجوانبه كافة؛ إلا أن هناك مسألتين لهما أهمية خاصة أود التنويه عليهما وهما:

أولاً: أعتقد أن السبب الذي اضطر المنظّم السعودي للاستمرار في تشكيل وزيادة هذه اللجان القضائية بعد أن أفصح في نظام القضاء وآليته التنفيذية عن التوجه نحو إلغائها وهو ما يعتبر تأكيداً لعدم صحية وضعها؛ أن السبب في ذلك هو كون

هذه اللجان تقوم على الفصل في منازعات ذات طابع قانوني بحت يتعلق بأنظمة دقيقة، لا يمكن أن يقوم على القضاء بها متخصصون في الشريعة حتى في حال تم إعطاؤهم دورات تدريبية في هذه الموضوعات؛ إذ لا تكفي الدورات التدريبية لتأهيل كوادر قضائية ضليعة في هذه المجالات المتخصصة، وبالتالي فإنه مع استمرار نظام القضاء في اشتراط كون القاضي من خريجي كليات الشريعة حصراً، فلا سبيل لقيام محاكم تحت مظلة القضاء ومرجعيته، تنظر هذه النزاعات المتخصصة، مما يجعل من الضروري المبادرة لإزالة هذه العقبة في وجه التطبيق القضائي الصحيح، وفتح المجال لتعيين خريجي القانون قضاةً وسدّ احتياج هذه المجالات المتخصصة بهم، من خلال محاكم نوعية كمحاكم القضاء التجاري والعمالي ونحوها.

وهنا لابد من التأكيد على أن المعالجة الأسلم والأشمل تكمن في المبادرة لإنهاء الفصل بين اختصاصي الشريعة والقانون في الدراسة الجامعية، وتوحيد التخصص ليدرس الطلاب الشريعة والقانون جنباً إلى جنب، وهذا هو الحل الأوحد والصحيح.

ثانياً: من أبرز إشكالات هذه اللجان القضائية ما لاحظته من تكرار أسماء بعض أعضائها في عدة لجان، فيكون العضو الواحد مكلفاً بالعمل في أكثر من لجنة قضائية، مع ما تشهده اللجان من كمية عمل كبيرة جداً قد يجعل من المتعذر على العضو الواحد القيام بأعباء لجنتين في وقت واحد، فضلاً عن أن بعضهم قد يكون عضواً في أكثر من لجنتين، وهذه مشكلة كبيرة تؤثر على جودة وسلامة مخرجات هذه اللجان من القرارات والأحكام.

وبذلك فلعل من الضروري تفريغ أعضاء هذه اللجان ليكون لكل لجنة أعضاء مفرغون لها وحدها، وعسى أن يكونوا قادرين على مواجهة الكم الهائل من الأعمال المنوطة بتلك اللجنة.

بدائل عن أسر حرية الإنسان!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 محرم 1440هـ - 19 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/589790

عبدالله الجميلي

*وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للسجون الأمير عبدالعزيز بن سعود أطلق قبل أيام الخطة الإستراتيجية العامة للسجون التي جاءت لتعزيز مفهوم الأمن، وبناء منظومة إصلاح للنزلاء، كما دشّن مبادرات وبرامج واتفاقيات لتسهيل إجراءات النزلاء، ومنها: برنامج «ثقة» المصمم لتأهيل النزلاء الذين تبقى على محكوميتهم ستة أشهر، وكذا مبادرة مراكز الأعمال الخاصة بمرونة إجراءات سُجناء حقوق المطالبات المالية، أيضاً هناك إقامة دورات تدريبية للعاملين في المديرية العامة للسجون، أما الاتفاقيات فحملت البشرى بتأسيس كراس بحثية للوقاية من الجريمة، ومذكرة تفاهم مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لتتيح الدراسة للنزلاء.

*فشكراً لـ(وزارة الداخلية) على تلك الخطوات الرائدة، وما فيها من برامج ومبادرات رائعة تقدم الرعاية والعناية بالسجناء، وفي الوقت نفسه تُعَزّز من الدور الإصلاحي للسجون.

*ولكن ما أنا مؤمن به تماماً أن المجرمين لابد أن يعاقبوا، ولكن الجرائم تتفاوت؛ فتَقييد حرية الإنسان في كلّ التجاوزات قد لا تكون عقوبة مثالية!! ثمّ إنّ جَمْعُ الجُنَاة على اختلاف درجات جناياتهم داخل سُور واحد ممارسةٌ قد يكون لها سلبياتها الخطيرة!!

*فيبدو لي أن قِلة هم مَن كَان (السّجن) دَرْساً وتهذيباً لهم، وما أكثر مَن كَرّس (السجن) في نفوسهم (الجريمة)، والحِقْد على المجتمع، والسعي للانتقام منه، أيضاً طائفة من السجناء دخلوا الحَبْس لِشبهة أو جُنْحَة بسيطة -ولا سيما من الشباب والأحداث- وفيه تعلموا فنون (الجريمة) الكبيرة المنظمة؛ ثم أليس تَشْييد السجون والصّرف عليها، وعلى حراستها، ومعيشة قاطنيها عقوبة للمجتمع البريء؛ لأنّ الصّرف من ميزانيته؟!

* ولذا ما أرجوه من وزارة الداخلية -وهي الحريصة على أمن المجتمع وخدمته وإصلاحه- وقضائنا العادل والمتطور، التوسع في الأحكام البديلة، وهي الخطوة التي نفذتها العديد من الدول حيث لجأت للأحكام والعقوبات ذات النّفع العام

للمجتمع كالخدمة في المستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية، والتعاون مع الجمعيات الخيرية... إلى غير ذلك من الأحكام التي تصنع للمعاقَب بيئة صالحة تدعوه للتوبة وهجر الجريمة إلى غير رجعة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 محرم 1439هـ - 19 سبتمبر 2018م

http://www.alhayat.com/article/4603525

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 محرم 1439هـ - 19 سبتمبر 2018م

https://www.al-madina.com/article/589800